

Humanities and Educational
Sciences Journal

ISSN: 2617-5908 (print)



مجلة العلوم التربوية
والدراسات الإنسانية

ISSN: 2709-0302 (online)

قواعد الاستدلال العقلي الصحيح على مسائل الاعتقاد عند الشيخ محمد بن صالح العثيمين رحمه الله(*)

<https://doi.org/10.55074/hesj.vi56.1921>

سعود بن عبد الله بن راشد القحطاني
باحث، كلية الشريعة وأصول الدين
تخصص العقيدة والمذاهب المعاصرة بجامعة الملك
خالد - أبها - السعودية

تاريخ قبوله للنشر 19/2/2026

<http://hesj.org/ojs/index.php/hesj/index>

(*) تاريخ تسليم البحث 8/1/2026

(*) موقع المجلة:

قواعد الاستدلال العقلي الصحيح على مسائل الاعتقاد عند الشيخ محمد بن صالح العثيمين رحمه الله

سعود بن عبد الله بن راشد القحطاني

باحث، كلية الشريعة وأصول الدين

تخصص العقيدة والمذاهب المعاصرة بجامعة الملك خالد - أبها - السعودية

الملخص

يتحدث هذا البحث عن قواعد الاستدلال العقلي الصحيح على مسائل الاعتقاد عند الشيخ محمد بن صالح العثيمين، ويهدف إلى التعرف على موقف أهل السنة والجماعة من قواعد الاستدلال العقلي على أصول الاعتقاد، والكشف عن منهجية الشيخ محمد بن صالح العثيمين في التعامل مع القواعد العقلية في مسائل الاعتقاد، وتحديد قواعد الاستدلال العقلي التي استدل بها الشيخ العثيمين على أصول الاعتقاد، وبيان موافقتها لمنهج أهل السنة في التلقي والاستدلال.

وقد استخدمت فيه المنهج الاستقرائي التحليلي، وتوصلت إلى أن قواعد الاستدلال العقلي على مسائل الاعتقاد عند الشيخ العثيمين هي: موافقة العقل الصريح للنقل الصحيح، الاعتماد على العلوم الضرورية في الاستدلال، دلالة العقل على الغيبيات دلالة إجمالية، العقل لا يحكم في الغيبيات استقلالاً، دليل العقل في الغيبيات مطرد غير منعكس، الدليل العقلي ليس الدليل الوحيد في أبواب الاعتقاد، ما أدى إلى باطل فهو باطل. وأوصي الباحثين بتوجيه الدراسات العقدية المعاصرة للعناية بالقواعد العقلية الصحيحة في دفع الشبهات. الكلمات المفتاحية: قواعد، الاستدلال، العقلي، الاعتقاد، العثيمين.

Rules of Sound Rational Inference on Matters of Creed According to Shaykh Muhammad bin Salih al-Uthaymin (may Allah have mercy on him)

Saud bin Abdullah bin Rashid Al-Qahtani

**Researcher, College of Sharia and Fundamentals of Religion
Specialization in Creed and Contemporary Sects, King Khalid
University – Abha – Saudi Arabia**

Abstract

This study examines the rules of sound rational inference in matters of creed according to Shaykh Muhammad ibn Salih al-Uthaymin. It aims to identify the position of Ahl al-Sunnah wa al-Jama'ah regarding the rules of rational inference in the fundamentals of creed; to identify Shaykh Muhammad ibn Salih al-Uthaymin's methodology in dealing with rational rules in matters of creed; to determine the rules of rational inference that Shaykh al-Uthaymin used in arguing for the fundamentals of creed; and to demonstrate their conformity with the methodology of Ahl al-Sunnah in reception and inference.

The study employs the inductive-analytical method and concludes that the rules of rational inference in matters of creed according to Shaykh al-Uthaymin are as follows: the agreement of sound reason with authentic revelation; reliance on necessary knowledge in inference; reason's general indication of matters of the unseen; reason does not independently judge matters of the unseen; rational proof concerning matters of the unseen is consistently applicable but not reversible; rational proof is not the only proof in matters of creed; and whatever leads to falsehood is false.

I recommend that researchers direct contemporary studies in creed toward giving attention to sound rational rules in refuting doubts.

Keywords: rules, inference, rational, creed, al-Uthaymin.

مقدمة البحث:

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، أما بعد:

فإن الله عزَّ وجلَّ قد امتنَّ على بني آدم بنعمة العقل وفضلهم به على كثير من خلقه، كما جاءت النصوص الصحيحة من الكتاب والسنة شاهدة بأهميته وبيان منزلته في الإسلام.

ومن هنا فقد اعتنى أئمة أهل السنة بالعقل والاستدلال به في المجالات التي يستطيع إدراكها وإقامة البراهين عليها، ورأوا أن العقل الصريح لا يتعارض مع النقل الصحيح بل هو دال عليه وموافق له، فسلكوا منهجاً وسطاً بين من غلا فيه فأقحم العقل فيما لا علم له به، وبين من فرط في العقل ودعا إلى إهماله.

ومن العلماء المعاصرين الذين لهم قدم راسخة في بيان العقيدة الصحيحة، وتأصيل المنهج الحق فيها تلقياً واستدلالاً، مع الرد على العقائد المخالفة وكشف زيغها وبطلانها: فضيلة الشيخ العالم محمد بن صالح العثيمين - رحمه الله؛ تاركاً لطلاب العلم إرثاً علمياً كبيراً، مشتملاً على منهجية في التعامل مع الأدلة العقلية في مواردنا المختلفة، تعكس معرفة عميقة بهذا النوع من الأدلة، ودراية بطرق الاستدلال فيها، وقدرة على تقرير صحيحها ومناقشة فاسدها ولهذا جاءت فكرة هذا الموضوع (قواعد الاستدلال العقلي الصحيح على مسائل الاعتقاد عند الشيخ محمد بن صالح العثيمين).

أهمية الموضوع:

- ١- المكانة العلمية التي يمتاز بها الشيخ محمد بن صالح العثيمين بعامة وأسلوبه في الاستدلال بخاصة.
- ٢- الحاجة ماسة لمعرفة الاستدلال الصحيح بالعقل في أبواب الاعتقاد، ومعرفة طرائق العلماء في ذلك.
- ٣- وسطية أهل السنة مع الدليل العقلي والاستدلال به على أصول الاعتقاد، وعرض ذلك من خلال عالم بارز كالشيخ بن عثيمين يبين تلك الحقيقة.

أهداف البحث:

- ١- التعرف على موقف أهل السنة والجماعة من قواعد الاستدلال العقلي على أصول الاعتقاد.
- ٢- الكشف عن منهجية الشيخ محمد بن صالح العثيمين في التعامل مع القواعد العقلية في مسائل الاعتقاد.
- ٣- تحديد قواعد الاستدلال العقلي التي استدل بها الشيخ محمد بن صالح بن عثيمين على أصول الاعتقاد، وبيان موافقتها لمنهج أهل السنة في التلقي والاستدلال.

منهج البحث:

سأسلك في بحثي المنهج الاستقرائي التحليلي.

الدراسات السابقة:

- ١- موقف الشيخ ابن عثيمين من الاستدلال بالعقل والفطرة على أصول الاعتقاد؛ شريفة أحمد الحازمي، وهو دراسة لموقفه من الاستدلال بالعقل، وبحثي عن استدلاله بالقواعد العقلية.
- ٢- منهج الشيخ محمد العثيمين في التعامل مع الدليل العقلي في مسائل الاعتقاد؛ سليمان الربيعي، وبحثي عن قواعد الاستدلال العقلي الصحيح عند الشيخ.
- ٣- نماذج من استدلالات الشيخ ابن عثيمين العقلية لتقرير المسائل العقدية؛ هدى الغفيس، وبحثي هذا يقوم على دراسة قواعد الاستدلالات العقلية دراسة مستوعبة.

خطة البحث:

وتشتمل على مقدمة ومبحثين وخاتمة.
المقدمة وتشمل: أهمية الموضوع، أهداف البحث، منهج البحث، الدراسات السابقة، خطة البحث، الخاتمة، فهرس المصادر والمراجع.

المبحث الأول: التعريف بمصطلحات البحث، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: التعريف بالشيخ محمد بن صالح العثيمين.

المطلب الثاني معنى الاستدلال العقلي.

المبحث الثاني: قواعد الاستدلال العقلي الصحيح عند الشيخ العثيمين، وفيه سبعة مطالب:

المطلب الأول: موافقة العقل الصريح للنقل الصحيح.

المطلب الثاني: الاعتماد على العلوم الضرورية في الاستدلال.

المطلب الثالث: دلالة العقل على الغيبات دلالة إجمالية.

المطلب الرابع: العقل لا يحكم في الغيبات استقلاً.

المطلب الخامس: دليل العقل في الغيبات مطرد غير منعكس.

المطلب السادس: الدليل العقلي ليس الدليل الوحيد في أبواب الاعتقاد.

المطلب السابع: ما أدى إلى باطل فهو باطل.

الخاتمة.

المصادر والمراجع.

المبحث الأول: التعريف بمصطلحات البحث

المطلب الأول: التعريف بالشيخ محمد بن صالح العثيمين

نسبه ومولده:

هو: أبو عبد الله، محمد بن صالح بن محمد بن سليمان بن عبد الرحمن بن عثمان أو عثيمين حسبما اشتهر، وهو الجد الرابع، من آل مقبل، يمتد نسب الشيخ - إلى قبيلة تميم، ولد في ليلة الجمعة، السابع والعشرين من شهر رمضان عام سبعة وأربعين وثلاثمائة وألف من الهجرة - الموافق التاسع من شهر مارس عام تسعة وعشرين وتسعمائة وألف من الميلاد- بغنيزة، إحدى مدن القصيم^(١).

نشأته وتعلّمه وشيوخه:

نشأ الشيخ في أسرة متوسطة الحال، معروفة بالدين والاستقامة، كان والده يعمل بالتجارة، فكفاه مؤنة العمل؛ الأمر الذي ساعده على أن يبدأ طلب العلم في سن التاسعة من عمره، وكان الشيخ - في ذلك العمر المبكر شديد الحرص على التعلم.

عالي الهمة في الطلب، قد بدت عليه أمارات الذكاء والفطنة؛ حتى حفظ القرآن الكريم في ستة أشهر^(٢) بعد حفظ القرآن الكريم وتحصيل أوليات العلوم، انطلق الشيخ قبيل سن البلوغ إلى مرحلة الطلب على يد المشايخ، ولا سيما كبار طلاب الشيخ السعدي، ذلك قبل أن يبدأ الطلب على يد الشيخ مباشرة؛ فكان ممن قرأ عليهم قبل ذلك: الشيخ علي بن حمد الصالحي، والشيخ محمد بن عبد العزيز المطوع الذي قرأ عليه مختصر العقيدة الواسطية، منهج السالكين في الفقه، والأجرومية وألفية ابن مالك في النحو التي حفظها الشيخ - بعدما حفظ قطر الندى، وكان من محفوظاته كذلك: بلوغ المرام، وزاد المستقنع، وبرع الشيخ في علوم الآلة بالقدر الذي يُدهش من يراه، ولا سيما النحو والصرف والبلاغة والأصول والقواعد الفقهية؛ وقد ساعد الشيخ في تحصيل ما ذكرنا وغيره ما فطره الله عليه من قوة العقل وحدة الذكاء^(٣).

تلاميذ الشيخ ابن عثيمين:

إن تلاميذ الشيخ كثر، ومن الصعب حصرهم؛ إذ كان الشيخ يُدرّس في الرياض والطائف ومكة والمدينة وبريدة وغنيزة، وغيرها من مواطن التدريس والدعوة التي يسرّها الله له، وقد حضر مجالسه ودروسه أعداد كبيرة من الطلاب من داخل المملكة العربية السعودية وخارجها، على مدى سنوات تدريسه - رحمه الله^(٤).

(١) يُنظر: الدر الثمين، ص ١٧-٢٥.

(٢) يُنظر: الجامع لحياة العلامة محمد بن صالح العثيمين، ص ١٠-١١.

(٣) يُنظر: علماء نجد خلال ثمانية قرون، آل بسام (٣/٤٩٢).

(٤) يُنظر: الدر الثمين، ص ٣٦٨. والجامع لحياة العلامة، ص ٥٠-٥٧.

الإرث العلمي للشيخ ابن عثيمين:

خلف الشيخ رحمه الله إرثاً علمياً واسعاً ومتنوعاً، شمل التفسير وعلوم القرآن، والعقيدة، والحديث، والفقه وأصوله وقواعده، والفتاوى، وعلوم اللغة، وغيرها من العلوم الشرعية. وقد ظهر جانب كبير من هذا الإرث في مؤلفات وشروح ودروس وفتاوى جمعت وعُني بنشرها وتوثيقها بعد وفاته، ومن أبرز مؤلفاته: «الشرح الممتع على زاد المستقنع»، وتفسيره للقرآن الكريم، و«التعليق على صحيح البخاري»، و«التعليق على صحيح مسلم»، وشروحه في العقيدة وأصول الفقه، إلى جانب مجموع فتاواه ورسائله، وغيرها من المصنفات التي تكشف عن سعة نتاجه العلمي وتنوعه^(١).

وفاة الشيخ ابن عثيمين:

أصيب الشيخ في أواخر حياته بمرض السرطان، ولم يكن يعلم حقيقة ما أصابه، فصبر عليه مدةً حتى ألحَّ عليه بعض محبيه والمقرَّبين منه بإجراء الفحوصات اللازمة، فتبيَّن أن المرض قد انتشر في جسده. وكان الشيخ يسمِّيهِ «المرض الخطير»، ولا يحب تسميته بالخبيث؛ لكونه من تقدير الله تعالى. فلما علم بحقيقة مرضه تلقَّى الخبر بالرضا والتسليم بقضاء الله وقدره، وقال: "إن الإنسان المؤمن إذا قام بطاعة الله وفعل أوامره، واجتنب نواهيه - فإنه لا يرجو بذلك إلا رحمة الله ودخوله الجنة، ولا يمكن أن يصل الإنسان إلى الجنة إلا بالموت، والموت قد كُتب على جميع البشرية؛ فمرحباً بالموت إذا كان الموت هو الذي بيننا وبين الجنة"^(٢). وكان ذلك في المحرم من سنة (١٤٢١هـ).

المطلب الثاني: معنى الاستدلال العقلي

أصل الاستدلال في اصطلاح الفلاسفة والمتكلمين هو "تقرير الدليل لإثبات المدلول، سواء كان ذلك من الأثر إلى المؤثِّر أو العكس، أو من أحد الأثرين إلى الآخر"^(٣). ويتفق بعض المتكلمين من الماتريدية^(٤) مع هذا التعريف من حيث تقرير ثبوت الأثر لإثبات المؤثِّر؛ أي: الانتقال من الأثر إلى المؤثِّر، كانتقال الذهن من رؤية الدخان إلى وجود النار، لكن هذا الفريق يرى أن العكس هو "التعليل"؛ أي: انتقال الذهن من المؤثِّر إلى الأثر^(٥).

(١) يُنظر: الدر الثمين، ص ١٩٠-١٩٧، والجامع لحياة العلامة، ص ١٤٧-١٦٦.

(٢) الدر الثمين، ص ٣٧٢.

(٣) التعريفات، الجرجاني، ص ١٧، ٦١، وينظر: ومعجم الكليات، الكفوي، ص ١١٤.

(٤) هي فرقة كلامية تنسب إلى محمد بن محمد بن محمود، أبي منصور الماتريدي السمرقندي الحنفي المتوفى سنة (٣٣٣هـ)، تأثرت بالجهمية والمعتزلة في الإرجاء والتعطيل، وكذلك في نفي بعض الصفات وتحريفها، وتأثرت بآب ن كلاب في مسائل الصفات والقول بالكلام النفسي وغيرها. يُنظر: الماتريدية، شمس الدين الأفغاني، ص ٧، ومنهج الماتريدية في العقيدة، الخميس، ص ١٣-٢٥.

(٥) يُنظر: تنبيه الرجل العاقل على تمويه الجدل الباطل، ابن تيمية، ص ٦٠٥.

فالاستدلال العقلي عند المتكلمين وسيلة يستدلون بها على صحة العقائد وتفسيرها؛ قاصدين بذلك تعزيز الإيمان وفهم النصوص الدينية، ودفع الشبهات عن العقائد الإسلامية، إلا أنهم يُقدِّمون العقل على النقل ويجعلونه حاكمًا عليه.

هذا هو الفارق الجوهرى بين طريقة الطائفتين؛ الفلاسفة والمتكلمين، فطريقة المتكلمين في تحصيل مسائل أصول الدين مبنية على أساس أن نصوص الدين - قرآنًا وسنة - قد نطقت بالحق، ولكنها تحتاج إلى تأويل عن ظاهرها في بعض النواحي، ولا سيما فيما يخص صفات الرب جل وعلا، وعندهم "إذا تعارض العقلي والنقلي يؤول النقلي"^(١).

وفي الوقت ذاته نجد أن المتكلمين ينتقدون طريقة الفلاسفة، ولا يرتضون ما تقوم عليه من أن الحقائق أدق وأعمق من أن تتضمنها النصوص الدينية الموجهة إلى عموم الناس، وأن طالب الحق لا سبيل له إلى تحصيلها إلا من طريق الحكمة؛ أي: الفلسفة. أما النصوص الدينية، فيرى الفلاسفة أنها تخاطب الناس بظواهر تناسب مدارك العامة، فلا ينبغي لصاحب الحكمة أن يقتصر عليها أو يقف عند ظواهرها.

أما أهل السنة والجماعة فإنهم يعرفون قيمة العقل وحدوده، كما يقدِّرون قيمة النقل وقُدسيته، ولا يضربون صريح المعقول بصريح المنقول، لكنهم يوقنون بأن العقول تتفاوت من شخص لآخر، بل قد يتفاوت عقل الشخص الواحد بحسب حاله؛ "فالإنسان - وإن زعم في الأمر أنه أدركه، وقتله علمًا - لا يأتي عليه الزمان إلا وقد عقل فيه ما لم يعقل، وأدرك من علمه ما لم يكن أدرك من قبل ذلك، كل أحد يشاهد ذلك من نفسه عيانًا"^(٢).

وخلاصة القول أن الاستدلال العقلي عند المتكلمين أداة لإثبات العقائد وبيانها، غير أن الخلاف وقع في مدى تقديم العقل على النقل وحدود كلٍّ منهما في فهم النصوص الدينية، وأما منهج أهل السنة فيقوم على الجمع بين صحيح المعقول وصريح المنقول، مع الإقرار بحدود العقل وتفاوت إدراكه، بما يحقق التوازن في تحصيل مسائل الاعتقاد وفهمها.

(١) الكليات، الكفوي، ص ٤٤٣.

(٢) الاعتصام، أبو إسحاق الشاطبي، (٣٢٢/٢).

المبحث الثاني: قواعد الاستدلال العقلي الصحيح عند الشيخ العثيمين

المطلب الأول: موافقة العقل الصريح للنقل الصحيح

إن من أهم منطلقات الاستدلال التي اعتمدها الشيخ ابن عثيمين في تقرير مسائل الاعتقاد على مذهب أهل السنة والجماعة هو اعتقاد أن التزام ما دل عليه النقل الصحيح هو مقتضى العقل الصريح، وأن العقل مؤيد لما جاء به الوحي، بحيث إن الحجج السمعية تقع مطابقة للمعقول، والسمع الصحيح لا ينفك عن العقل الصريح، بل هما أخوان نصيران^(١).

ومن جوامع القول في هذا الشأن وأقواها ما ذهب إليه شيخ الإسلام ابن تيمية؛ وخلاصته أن ما عند أرباب النظر العقلي في الإلهيات من الأدلة اليقينية والمعارف الإلهية قد جاء بها الكتاب والسنة مع زيادات وتكميلات لم يهتد إليها إلا من هداه الله بخطابه^(٢).

إن هذا المبدأ الراسخ في التوفيق بين العقل والنقل كان كثيرًا ما يستند إليه الشيخ العثيمين، ولا سيما في تقرير مسائل الغيبات، وينص على ذلك صراحة في مثل قوله: "ونحن نعلم علم اليقين أنه ليس في النصوص ما يخالف العقل الصريح أبدًا... بل كلٌّ منهما يقوى بالآخر"^(٣).

والشيخ ابن عثيمين وهو ينهج هذا النهج المثمن لقيمة العقل حتى في نظره للغيبات أحيانًا؛ فإنه في الوقت نفسه لا يغيب عن الشيخ أن دور العقل في هذا الشأن يكاد ينحصر في التسليم للنص الصحيح، أو النظر إليه من منطلق استحالة التعارض، يقول الشيخ: "أمور الغيب لا يمكن إدراكها إلا بمشاهدتها أو مشاهدة نظيرها أو خبر الصادق عنها فتجدهم ينكرون رؤية الله ويحرفون كلام الله ورسوله بناء على عقيدتهم المبنية على العقل الفاسد؛ لأن حقيقة تحكيم العقل أن يسلم الإنسان لما أخبر الله به ورسوله تسليمًا تامًّا فإن هذا مقتضى العقل ومقتضى الإيمان"^(٤).

وبناءً على المبدأ السابق (مبدأ التسليم للنص متى ثبتت صحته)، فإن الشيخ ابن عثيمين يذهب إلى أن النصوص الشرعية الصحيحة لا يمكن أن تتعارض مع العلم النظري السليم، بل كلاهما يتعاونان على إقامة الحجة، والبرهان على المقصود، قال: "واعلم أن العلم الأثري النقلي لا ينافي العلم النظري، بل كلاهما يؤيد الآخر"^(٥).

(١) ينظر: الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعتلة، ابن القيم، (٤٥٧/٢).

(٢) ينظر: مجموع الفتاوى، ابن تيمية، (٢٩٦-٢٩٧).

(٣) تفسير القرآن الكريم، سورة "الزمر"، ص ١٠٦، (بتصرف قليل).

(٤) فتاوى نور على الدرب، العثيمين، (٢/٦).

(٥) شرح العقيدة السفارينية، ص ٨٥.

أما المسائل العقدية التي جاء بها النص الصحيح، ولا طاقة للعقل لأن يتصورها لكونها غيباً؛ فإن "ما ذكره الله من هذه الأمور ليس محالاً؛ ولهذا يقال: إن النصوص لا تأتي بمحال، وإنما تأتي بمحار، أي: بما يحير العقول؛ لأنها تسمع ما لا تدركه ولا تتصوره"^(١).

وهكذا يكون موقف الشيخ بين المنقول والمقول على سبيل أهل السنة الذين يعرفون قيمة العقل وحدوده، كما يقدِّرون قيمة النقل وقدسيته، ولا يضرّيون الصحيح من نصوص الشريعة بصريح ما دلت عليه العقول السليمة؛ فإن استقراءهم للشريعة الغراء قد دل على جريانها على مقتضى العقول، بحيث تصدقها العقول الراجحة، وتنقاد لها طائفة أو كارهة"^(٢).

وكثيراً ما نص الشيخ ابن عثيمين على أن الأصل عند أهل السنة والجماعة هو الأثر، وذلك سواء أكان في الأمور العلمية العقدية أم في الأمور العملية، ولا يُنَاطحون بالنقل والعقل والنظر؛ "فكلاهما عند السابقين والمعاصرين من أهل السنة يؤيد بعضه بعضاً، وليس لأحد عند أهل السنة إجازة مطلقة يحتكر بها الصواب لنفسه مطلقاً، وإن كان من أئمة أهل الحديث والأثر، حتى يكون متبعاً حقيقة لما جاء به الكتاب والسنة"^(٣).

إن أساس الأمر في هذا الباب (مسائل الاعتقاد) عند أهل السنة والجماعة أنهم لا يرون أمراً يجب اعتقاده والإيمان به ما لم ترد به النقول الصحيحة عن المعصوم ﷺ (قرآنًا أو سنة)، كما أنهم لا يردون النصوص الثابتة بدعوى التعارض بين العقل والنقل؛ لأنهم لا يُسَلِّمون بإمكان التعارض حقيقة"^(٤)، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: "أهل الحق لا يطعنون في جنس الأدلة العقلية، وفيما علم العقل صحته، وإنما يطعنون فيما يدعي المعارض أنه يخالف الكتاب والسنة، وليس في ذلك - والله الحمد - دليل صحيح في نفس الأمر"^(٥).

والعكس من الأمر نجده عند أهل الأهواء والبدع؛ إذ اعتمدوا العلوم النظرية أصلاً سابقاً على الأثر، قال ابن عثيمين: "ولهذا يقدمون ما يدَّعون أنه عقل على الآثار من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، فضلوها بذلك عن سواء السبيل، وأضلوا أئمة لا يعلمهم إلا الله"^(٦).

هؤلاء المخالفون لطريقة أهل السنة يعدون الدلالة العقلية المحضة هي الأصل في الاستدلال، ثم ينظرون في دلالة النصوص، إن وافقت أصولهم العقلية قبلوها، وإلا أبطلوا معناها بشتى الطرق من تأويل أو تفويض أو تعطيل، ووضعوا لذلك قانوناً نعتوه بالكلي؛ ذهبوا فيه إلى أن البراهين العقلية إذا صارت معارضة بالنصوص الشرعية، فإذا أن تكون هذه النصوص النقلية غير صحيحة، وإما أن تكون صحيحة إلا أن المراد منها غير ظواهرها، وعندئذ

(١) شرح العقيدة الواسطية، لابن العثيمين، دار ابن الجوزي، (٢٠١/١).

(٢) يُنظر: الموافقات، (٢١٠/٣).

(٣) درء تعارض العقل والنقل، ابن تيمية، (١٩٤/١)، ويُنظر: مجموع الفتاوى، لابن تيمية، (٥٦-٥٥/٤).

(٤) يُنظر: المعرفة في الإسلام، مصادرها ومجالاتها، القرني، ص ١٧٢.

(٥) درء تعارض العقل والنقل، (١٩٤/١).

(٦) شرح العقيدة السفارينية، العثيمين، ص ٨٥.

يذهبون إما إلى تأويلها وإما إلى تفويض العلم بها^(١)، يقول الشيخ ابن عثيمين: "أما أن تحكم ثم تستدل فهذا يعني أنك جعلت المتبوع تابعاً، وجعلت الأصل عقلك والفرع الكتاب والسنة؛ ولهذا تجد بعض العلماء - رحمهم الله، وعفا عنهم - الذين ينتحلون لمذاهبهم؛ يجعلون الأدلة تبعاً لمذاهبهم، ثم يحاولون أن يلووا أعناق النصوص إلى ما يقتضيه مذهبهم على وجه مستكره بعيد، وهذا من المصائب التي ابتلي بها بعض العلماء، والواجب أن يكون هواك تبعاً لما جاء به الرسول ﷺ^(٢) وهذه السبيل هي الفارقة بين منهج أهل السنة ومن سواهم، ولا سيما أهل الكلام. وخلاصة هذه القاعدة عند الشيخ ابن عثيمين أن العقل الصريح لا يمكن أن يعارض النقل الصحيح، بل يشهد له ويؤيده، وأن التسليم للوحي عند ثبوته هو عين مقتضى العقل السليم، وبذلك يتأسس منهج أهل السنة على الجمع بين الدليلين دون تصادم، فيكون النقل أصلاً هادياً والعقل تابعاً له في الفهم والاستنباط، لا حاكماً عليه ولا معارضاً له.

المطلب الثاني: الاعتماد على العلوم الضرورية في الاستدلال

يقيّم طائفة من أهل النظر علوم المخلوقين إلى نوعين: العلم الضروري، والعلم المكتسب (النظري)، وكلاهما حادث؛ أي: له أول^(٣).

ومن أنواع العلوم الضرورية أيضاً ما يُعرف بالمتواترات؛ وهي الأمور المصدّق بها من قبل الأخبار التي لا يصح في مثلها المواطأة على الكذب لغرض من الأغراض؛ كضرورة تصديقنا بوجود الأمصار والبلدان الموجودة وإن لم نشاهدها^(٤)؛ ومن ذلك ما ذكره الشيخ ابن عثيمين - فقال: "وما أكثر الأمم الذين لا يجدون مساكن إلا عشاشاً أو أشجاراً يضعون عليها قطعاً من الثياب يتظللون بها! وهذا شيء معلوم بالأخبار المتواترة من الثقات الذين يذهبون إلى تلك البلاد، وما نسمع من الإذاعات"^(٥).

وقد استدلل الشيخ على ثبوت بعض الأمور الغيبية بما تواتر من صرع الجن لبعض الناس، فقال: "قد تواتر أن المصروعين بعضهم يتكلم الجني الذي فيه، ويخاطب القارئ... وإني أحتكم -بارك الله فيكم حتى تسلموا من شر هؤلاء الجن المعتدين - أحتكم أن تحرصوا على قراءة الأوراد القرآنية والنبوية؛ ومنها قراءة آية الكرسي معتقداً أن الله يحفظ بها"^(٦).

(١) يُنظر: أساس التدريس، الرازي، ص ٢٢٠-٢٢١، ولمزيد بيان للقانون الكلي لتعارض العقل والنقل عند المتكلمين، وبعض من ذكره، والرّد عليه وقلبه؛ يُنظر: قلب الأدلة على الطوائف المضلة في توحيد الربوبية والأسماء والصفات، القاضي، (٢/٨٣٥-٨٦٢).

(٢) شرح الأربعين النووية، للعثيمين، ص ٣٩٥.

(٣) يُنظر: معيار العلم، للغزالي، ص ٦٢-٦٣، والرّد على المنطقيين، لابن تيمية، ص ١١.

(٤) يُنظر: النجاة، ابن سينا، ص ٩٨، ٢٢١.

(٥) لقاء الباب المفتوح، العثيمين، (٢/٢٢٩).

(٦) لقاء الباب المفتوح، اللقاء رقم ١٩٧، (٩/١٢٧-١٢٨).

قراءة الأوراد القرآنية والنبوية؛ ومنها قراءة آية الكرسي معتقداً أن الله يحفظ بها^(١).

وقال في موضع آخر: "فَإِنْ قِيلَ: هل يُمكن أن يَدْخُلَ الجَبِّيُّ في بَدَنِ الْإِنْسِي؟ فالجواب: نَعَمْ، ولا يَحْتَاجُ إلى طَلَبِ الدَّلِيلِ؛ لأنَّ هذا أَمرٌ واقعٌ مُحسوسٌ، ثَبَتَتْ بهِ الْأَخْبَارُ وَتَوَاتَرَتْ، وشَاهَدَهُ النَّاسُ"^(٢).

وفي أمر قريب من السابق يستدل الشيخ ابن عثيمين بتواتر الخبر والخبرة على جواز ما ورد في أمر معالجة المعيون، فيقول: "وقد جرت العادة عندنا أنهم يأخذون من العائن ما يباشر جسمه من اللباس مثل الطاقة وما أشبه ذلك، ويريصونها بالماء ثم يسقونها المصاب، ورأينا ذلك بفيده حسبما تواتر عندنا من النقول، فإذا كان هذا هو الواقع فلا بأس باستعماله؛ لأن السبب إذا ثبت كونه سبباً شرعاً أو حسناً فإنه يعتبر صحيحاً"^(٣).

ولا شك في أن العلم الثابت بالتواتر مؤثر في الحكم الشرعي، ولا سيما إذا كان متعلقاً بإنسان بعينه، قال الشيخ ابن عثيمين: "قد يكون المطعوم طبيياً ونخرمه على شخص، إذا قال الأطباء أو تواتر عند الناس أن هذا الطعام مؤثر على الإنسان [أي: ذلك الشخص بعينه] وهو طيب، نقول: هو على هذا الإنسان حرام للضرر"^(٤).

وقد ذهب الشيخ ابن عثيمين إلى أبعد من ذلك في الاستدلال بالمتواترات، حتى تجاوز بحجيتها إثبات بعض الأحكام الفقهية أو التفاصيل العقدية، إلى أن استدلل بها على الاعتقاد قوةً وضعفاً، وعلى الإيمان زيادةً ونقصاً، فقال: "والعقيدة تزيد وتنقص بلا شك، والدليل على ذلك عقلي وشرعي، أما الدليل العقلي: فلأن الاعتقاد مبني على العلم، والعلم مبني على طرق العلم، وطرق العلم تختلف؛ فلزم من ذلك أن يزيد الاعتقاد وينقص باعتباره طريقه، وهذا دليل عقلي على أن الاعتقاد يزيد وينقص.

ونضرب مثلاً محسوساً لهذا: فأنت إذا أخبرك رجل ثقة بخبر اعتقدت مخبره، فإذا جاءك ثانٍ وأخبرك بنفس الخبر زاد اعتقادك، فإذا أخبرك ثالث فزاد أكثر، فإذا شاهدت ذلك بنفسك، فإن اعتقادك يزيد أكثر وأكثر"^(٥).

وبناءً على ما سبق يتأكد أن العلوم الضرورية أصول مقررة في العقول، لا تحتاج إلى برهان يُستدل به عليها، لأن المستدل إنما يستدل ليعلم ما لم يعلمه، بأن ينظر فيما علمه ويرد إليه ما لم يعلمه، والعلوم الضرورية هي أصول الأدلة، وواجب فيها التصادق، فتمتنع المناظرة في إثباتها؛ لأن الاستدلال فيها متعذر^(٦)، قال الشاعر:

وَلَيْسَ يَصِحُّ فِي الْأَفْهَامِ شَيْءٌ
إِذَا احتاج النَّهْازُ إِلَى دَلِيلٍ^(٧)

(١) لقاء الباب المفتوح، اللقاء رقم: ١٩٧، (١٢٧/٩-١٢٨).

(٢) تفسير القرآن الكريم (سورة سبأ)، لابن العثيمين، ص ١٠٨-١٠٩.

(٣) مجموع فتاوى ورسائل العثيمين، (١١٩/٢).

(٤) لقاء الباب المفتوح، اللقاء رقم: ١٩٨، (١٥٢/٩).

(٥) شرح العقيدة السفارينية، لابن العثيمين، ص (٤٠٤).

(٦) يُنظر: المجموع في المحيط بالتكليف، القاضي عبد الجبار، (١٦٩/١، ١٤٥/١٦، ٤٨/١٧)، والبيان، للسمناني، ص ٥٨٧-٥٩٤، ومجرد مقالات الأشعري، لابن فورك، ص ٢٨٧.

(٧) البيت من (الوافي)، وهو لأبي الطيب المتنبي، يُنظر: شرح ديوان المتنبي، العكبري، (١٤٩/١).

وقد عُني الشيخ ابن عثيمين - بالاستدلال بالعلوم الضرورية، ولا سيما الأدلة الحسية مع الأدلة العقلية عند تعرضه لكثير من مسائل العقيدة^(١).

والأمثلة التطبيقية كثيرة على بيان طريقة الشيخ تلك وتؤكد في مؤلفاته وشروحه؛ ومن ذلك كلامه - في الاستدلال على وجود الله سبحانه وتعالى، الذي يقول فيه: "الله سبحانه وتعالى يُدعى ويحجب؛ وهذا دليل حسيّ على وجوده - تبارك وتعالى - كما في سورة "الأنبياء" وغيرها من إجابة دعوة الرسل فور دعائهم، كقوله تعالى: ﴿وَأَيُّوبَ إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُ أَنِّي مَسَّنِيَ الضُّرُّ وَأَنْتَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ﴾ (٢١) فَاسْتَجَبْنَا لَهُ فَكَشَفْنَا مَا بِهِ مِنْ ضُرٍّ وَآتَيْنَاهُ أَهْلَهُ وَمِثْلَهُمْ مَعَهُمْ رَحْمَةً مِّنْ عِنْدِنَا وَذِكْرَىٰ لِلْعَالَمِينَ﴾ [الأنبياء: ٨٣-٨٤]^(٢).

وقد يجمع الشيخ - في الاستدلال أحياناً بين دليلين أو أكثر من العلوم الضرورية، كما فعل في بيان أن الله تعالى متصف بصفات الكمال، على حين أن كل صفة نقص ينبغي ألا تنسب إليه سبحانه، فاستشهد بدليل الحس والمشاهدة قارئاً إياه بدليل الفطرة فقال: "قد ثبت بالحس والمشاهدة أن للمخلوق صفات كمال، والله سبحانه هو الذي أعطاه إياها؛ فمعطي الكمال أولى به، وأما دلالة الفطرة على ثبوت صفات الكمال لله؛ فلأن النفوس السليمة مجبولة ومفطورة على محبة الله، وتعظيمه، وعبادته، وهل تحب وتعظم وتعبد إلا من عرفت أنه متصف بصفات الكمال اللاتقة بربوبيته وألوهيته؟! وأما دلالة الشرع على ثبوت صفات الكمال لله؛ فأكثر من أن تحصر"^(٣).

وفي سياق آخر، يستدل الشيخ ابن عثيمين على صفة العلو بأربعة أنواع من الأدلة؛ النقل (القرآن والسنة)، والإجماع، والعقل والفطرة، فكان مما ذكره في ذلك فيما يخص العقل:

وأما العقل: فإننا لو سألنا أي إنسان: ماذا تقول في العلو، أهو صفة كمال أو نقص؟ لقال: هو صفة كمال. والعقل يقول: كل صفة كمال فهي ثابتة لله عز وجل، فيثبت العلو لله بدلالة العقل من هذه الناحية.

وفي الرد على الدهريين من خلال الآية الكريمة في سورة "الجاثية": ﴿وَقَالُوا مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَا إِلَّا الدَّهْرُ وَمَا لَهُم بِذَلِكَ مِنْ عِلْمٍ إِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾^(٤)، تعرض الشيخ لطرف من معانيها، فعلق على الجزء الأول المحكي على لسان منكري البعث: ﴿مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَا إِلَّا الدَّهْرُ﴾، فقال: "وهذا يرد المنقول والمعقول؛ أما المنقول، فالكتاب والسنة تدل على ثبوت الآخرة، ووجوب الإيمان باليوم الآخر... وأما المعقول، فإن الله فرض على الناس الإسلام والدعوة إليه، والجهاد لإعلاء كلمة الله، مع ما في ذلك من

(١) يُنظر مثلاً: شرح ثلاثة الأصول، لابن العثيمين، ص ١٠٥-١٠٨، وتفسير الشيخ سورة (فصلت)، ص ٧٢-٧٣، وتفسير سورة

(الشورى)، ص ٢٥٢-٢٥٤.

(٢) تفسير "الفاحة" و"البقرة"، (٢/٢٨٢).

(٣) فتح رب البرية بتلخيص الحموية، العثيمين، ص ٢٦.

(٤) الآية "٢٤" من سورة "الجاثية".

استباحة الدماء والأموال والنساء والزرية؛ فمن غير المعقول أن يكون الناس بعد ذلك تراباً، لا بعث ولا حياة ولا ثواب ولا عقاب^(١).

ثم أكمل الشيخ حديثه عن الشق الآخر من دعوى هؤلاء المنكرين الجاحدين: ﴿وَمَا يَهْلِكُنَا إِلَّا الدَّهْرُ﴾، فقال: "وهذا يرده المنقول والمحسوس؛ فأما المنقول، فالكتاب والسنة تدل على أن الإحياء والإماتة بيد الله تعالى... وأما المحسوس، فإننا نعلم من يبقى سنين طويلة على قيد الحياة - كنوح عليه السلام وغيره - ولم يهلكه الدهر، ونشاهد أطفالاً يموتون في الشهر الأول من ولادتهم، وشباباً يموتون في قوة شبابهم؛ فليس الدهر هو الذي يميتهم"^(٢).

في الكلام السابق للشيخ - يتضح كيف يرد على دعوى الدهرية^(٣)، مستدلاً تارة بالعقل مع النقل، وتارة أخرى يستدل بالحس مع النقل؛ في سهولة وحضور وبيان تام.

وخلاصة هذا المطلب أن الشيخ ابن عثيمين اعتمد في استدلاله العقدي على العلوم الضرورية وما يتفرع عنها من المتواترات والمحسوسات، فجعلها أصولاً مسلمة يُبنى عليها النظر والاستدلال، ولا سيما فيما يشهد له الحس والخبرة العامة وتواتر الأخبار.

كما يظهر من منهجه توظيف هذه المعارف الضرورية في تقوية اليقين وترسيخ مسائل الاعتقاد، مع ربطها بالنصوص الشرعية وربط دلالتها بالعقل السليم، على نحو يجمع بين الفطرة والحس والنقل في تقرير العقيدة وإقامة الحجة.

المطلب الثالث: دلالة العقل على الغيبات دلالة إجمالية

الغيبات هي الأمور الموجودة لكنها لا تُدرك بالحواس؛ كوجود الله تعالى، وأمور المعاد، والجنة والنار، وفي الإسلام الوحي هو الحاكم على الغيبات ثبوتاً ونفيًا، وإن أمكن الاستدلال على بعضها عن طريق العقل والنظر^(٤)؛ وذلك لأن الموجودات الغيبية قسمان؛ قسم يمكن الاستدلال عليه بالعقل مع الوحي، وآخر لا يمكن الاستدلال عليه إلا بدلالة الوحي والخبر الصادق^(٥).

والشيخ ابن عثيمين - نظرت للعقل نظرة سامية مثبته له بصفته نعمة من أجل نعم الله تعالى على عباده؛ لذلك يرى أن "الدلالة العقلية في الحقيقة هي أولاً غريزة من الله عز وجل يجعلها في قلب المرء، ثم اكتساب ثانياً"^(٦).

(١) القول المفيد، العثيمين، (٢/٢٤٢).

(٢) القول المفيد، (٢/٢٤٣).

(٣) بضم الدال وتشديدها، كما رجحه الشيخ ابن عثيمين، يُنظر: القول المفيد، (٢/٢٤١).

(٤) يُنظر: الكليات، الكفوي، ص ٢٢٨، ٦٦٧، ودره التعارض، لابن تيمية، (٥/١٧٢).

(٥) يُنظر: المعرفة في الإسلام، القرني، ص ٤٧٧.

(٦) يُنظر: تفسير القرآن الكريم، سورة "الزمر"، ص ٣١٧.

ومن إجلال الشيخ هذه النعمة العظيمة (نعمة العقل) فإنه يُقر بأن العقول قد توفق أحياناً إلى تصوّر بعض الأمور الغيبية، لكن عندئذ يكون تصوّرها ذاك تصوّراً كلياً، يقول: "إن العقل يُدرك ما يجب لله سبحانه وتعالى ويمتنع عليه، على سبيل الإجمال، لا على سبيل التفصيل؛ فمثلاً: العقل يدرك بأن الرب لا بد أن يكون كامل الصفات، لكن هذا لا يعني أن العقل يُثبت كل صفة بعينها أو ينفىها... العقل أيضاً يدرك بأن كل صفة نقص فهي متمنعة على الله؛ لأن الرب لا بد أن يكون كاملاً، فيدرك بأن العجز لا يُمكن أن يوصف الله به، والعَمى كذلك والصم كذلك والجهل كذلك، وهكذا على سبيل العموم ندرك ذلك، لكن على سبيل التفصيل لا يمكن أن ندركه؛ فتوقف فيه على السمع"^(١).

وهكذا يرى الشيخ - أنه من مُمكنات العقول أن تصل إلى إجماليات غيبية، تقطع بصحتها بما وضع الله فيها من قوَى تميز بها إجمالاً بين الكمال والنقص، أما التفاصيل فلا مصدر لها في الغيبيات إلا الوحي والنقل الصحيح، ولا سيما ما كان منها في حق الرب سبحانه وصفاته، يقول: "لا نصف الله إلا بما وصف به نفسه في كتابه، أو على لسان رسوله ﷺ؛ ويدل لذلك القرآن والعقل... وأما الدليل العقلي؛ فلأن صفات الله عز وجل من الأمور الغيبية، ولا يمكن في الأمور الغيبية أن يدركها العقل... لأن ذلك غير ممكن"^(٢).

ثم يستطرد الشيخ - بضرب المثل المبين بما ينزل منزلة فصل الخطاب في هذه المسألة من كون العقول قد تكون قادرة على إدراك بعض الغيبيات إجمالاً، لكنها تقف عاجزة مسلمة للنص الصحيح في معرفة التفاصيل، فيقول: "نحن الآن لا ندرك ما وصف الله به نعيم الجنة من حيث الحقيقة مع أنها مخلوقة؛ في الجنة فاكهة ونخل ورومان، وسرر وأكواب وحور، ونحن لا ندرك حقيقة هذه الأشياء، ولو قيل: صفها لنا، لا نستطيع وصفها؛ لقوله تعالى: ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [السجدة: ١٧]... فإذا كان هذا في المخلوق الذي وصف بصفات معلومة المعنى ولا تُعلم حقيقتها، فكيف بالخالق"^(٣)!

وهكذا يؤكد الشيخ - في غير ما موضع - أن عقيدة أهل السنة والجماعة في أسماء الرب وصفاته - أساسها التزام ظواهر النصوص، فثبت المعنى، ويصرف الأذهان عن الكيف إذا لم ينطق به دليل من كتاب ولا سنة ولا إجماع؛ إذ لا تصوّره العقول القاصرة عن إدراك كثير من حقائق الخلق، فأني لها أن تدرك كيفية صفات الحق سبحانه؟!

يقول الشيخ: "ولهذا قال الإمام مالك، وقد سُئل عن قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥]، كيف استوى؟ فقال: الاستواء معلوم، والكيف مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة، هذا هو اللفظ المشهور عنه، واللفظ الذي نُقل عنه بالسند قال: الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، والإيمان به واجب،

(١) شرح العقيدة الواسطية، العثيمين، (٨١/١-٨٢) بتصرف يسير.

(٢) شرح العقيدة الواسطية، العثيمين، (٧٦/١).

(٣) شرح العقيدة الواسطية، العثيمين، (٧٦/١).

والسؤال عنه بدعة، وهذا اللفظ أدقُّ من اللفظ الذي سُقناه قبل؛ لأن كلمة (الكيف غير معقول) تدل على أنه إذا انتفى عنه الدليلان النقلي والعقلي فإنه لا يمكن التكلم به^(١).

ويُشَيِّع الشيخ - على من لم يلزم نفسه في إثبات الصفات بما دلت عليه النصوص، فصاروا يُحكمون العقل فيما يجب على الله عز وجل أو يمتنع، فألزمهم ببشاعة ما يؤول إليه مسلكهم ذاك من أنه "ما اقتضى العقل وصف الله به وُصِفَ الله به، وإن لم يكن في الكتاب والسنة، وما اقتضى العقل نفيه عن الله، نفوه، وإن كان في الكتاب والسنة؛ ولهذا يقولون: ليس لله عين، ولا وجه، ولا له يد، ولا استوى على العرش، ولا ينزل إلى السماء الدنيا، لكنهم يحرفون، ويسمُّون تحريفهم تأويلاً، ولو أنكروا إنكار جحد لكفروا؛ لأنهم كذبوا، لكنهم يُنكرون إنكار ما يسمونه تأويلاً وهو عندنا تحريف"^(٢).

وبهذا الإلزام الذي يأتي أن يلتزمه أحدٌ من أهل الديانة، يكون الشيخ قد أقام الحجة واضحة على الذي يُعملون عقولهم فيما لم تُخلق مهياً له؛ ومن ثم فعلى أصحاب العقول أن يشكروا نعمة الله عليهم بتحكيم عقولهم فيما تطيقه إن كانوا حقاً عاقلين، وألا يتجاوزوا بها إلى ميادين التخَرُّص والقول على الله بغير علم، وإلا كانوا بنعمة الله من المعتدين الجاحدين.

ويتبيّن من هذا المطلب أن الشيخ ابن عثيمين يقرر أن دلالة العقل على الغيبات دلالة إجمالية لا تفصيلية؛ فالعقل قد يهدي إلى إثبات أصول عامة كوجود الله وكمال صفاته واستحالة النقص عليه، لكنه يقف عند حدود الإجمال ولا يستقل بإدراك تفاصيل الغيب، إذ المرجع فيها إلى الوحي والخبر الصادق، وبذلك يجمع منهجه بين تقدير العقل بوصفه وسيلة لفهم الكليات والتمييز بين الكمال والنقص، وبين التسليم للنقل في تفاصيل ما غاب عن الحس والعقل، وهو منهج أهل السنة في باب الأسماء والصفات وسائر الغيبات.

(١) منهاج أهل السنة والجماعة في العقيدة والعمل، العثيمين، ص ١٤-١٧.

(٢) شرح العقيدة الواسطية، العثيمين، (٨١/١).

المطلب الرابع: العقل لا يحكم في الغيبات استقلاً

إن الدلالة على الغيب لا يمكن أن تكون عن طريق الحدس العقلي المباشر؛ وذلك لأن الاستدلال العقلي على الغيبات لا بد له من واسطة بين الحكم بالضرورة العقلية والغيب المعقول؛ بحيث تكون الدلالة العقلية كاشفة لمعقولية الغيب، لا مؤسّسة لها^(١).

هذا المعنى السابق هو الذي قصده الشيخ ابن عثيمين - بمثل قوله: "والعقل لا مجال له في الأمور الغيبية إطلاقاً، وإنما قرّض العقل في الأمور الغيبية هو التسليم والتصديق"^(٢)؛ ويقول في موضع آخر: "الرجوع إلى العقل في هذا الباب مخالف للعقل؛ لأن هذا الباب من الأمور الغيبية التي ليس للعقل فيها مجال، وإنما تتلقى من السمع؛ فإن العقل لا يمكنه أن يدرك بالتفصيل ما يجب ويجوز ويمتنع في حق الله تعالى؛ فيكون تحكيم العقل في ذلك مخالفاً للعقل"^(٣).

فكل حديث الشيخ الذي من جنس كلامه السابق يقصد به أن العقل لا يؤسّس لأمر من أمور الغيب استقلاً عن الوحي، "وهذه المسائل (مسائل الغيب) لا ينبغي للإنسان أن يورد عليها شيئاً يزيد على ما جاء في النص"^(٤).

وإن ذلك الموقف من الشيخ - ليس رفضاً منه أن يُستدل على بعضها بالعقل متى أمكن ذلك؛ وقد أوضح - في أكثر من موضع وأكد أن العقيدة يجب أن تكون مبنية على كتاب الله وسنة رسوله، وأن يعلم الإنسان أنه لا مجال للعقل فيها، وكان يقول: "لا مجال للعقل فيها"، وبأي أن يقول: لا دخل للعقل فيها؛ "لأن ما جاءت به النصوص في كمال الله شاهدة به العقول، وإن كان العقل لا يدرك تفاصيل ما يجب لله من كمال، لكنه يُدرك أن الله قد ثبت له كل صفات الكمال"^(٥).

وملاك ذلك كله أن الشريعة العصماء كاملة في ذاتها، وتشتمل على بيان كل ما يحتاج إليه الخلق من أمور دينهم، قال تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تَتِينًا لِكُلِّ شَيْءٍ﴾^(٦)، وقال تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكَ دِينَكَ وَاتَّمَمْتُ عَلَيْكَ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكَ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾^(٧)؛ وإن أعظم ما يتضمنه كمال الدين هو بيان ما يكفيننا معرفة الباري سبحانه وتعالى، وما ينبغي اعتقاده في ذاته وصفاته^(٨).

(١) يُنظر: المعرفة في الإسلام، القرني، ص ٤٧٧.

(٢) تفسير سورة (المائدة)، لابن العثيمين، (٢/٢٤٨-٢٤٩).

(٣) تقريب التدمرية، لابن العثيمين، ص ٢٥.

(٤) تفسير سورة (الكهف)، لابن العثيمين، ص ٩٢.

(٥) كتاب العلم، لابن العثيمين، ص ٣٥.

(٦) الآية "٨٩" من سورة "النحل".

(٧) الآية "٣" من سورة "المائدة".

(٨) يُنظر: الاعتصام، الشاطبي، (٢/٣٠٤-٣٠٦).

هذا، وقد أبلغنا النبي ﷺ كل ما أوحى إليه من ربه من أمر الدين عقيدة وشرعية فلم يكتف منه شيء، فوصلنا الدين تأملاً كاملاً، وهذا أصل أصول العلم والإيمان في الإسلام؛ كما نص شيخ الإسلام ابن تيمية - على "أن رسول الله ﷺ بيّن جميع الدين؛ أصوله وفروعه، باطنه وظاهره، علمه وعمله، فإن هذا الأصل هو أصل أصول العلم والإيمان، وكل من كان أعظم اعتصاماً بهذا الأصل كان أولى بالحق علماً وعملاً"^(١)، وكلما ضعف اعتصام الفرد المسلم - عالمًا كان أم عاميًا - بهذا الأصل كان أبعد عن الحق علماً وعملاً.

وبهذا البيان من كلام الشيخ ابن عثيمين يتأكد أن الأصل السابق عند أهل السنة والجماعة لا يتعارض مع تقسيمهم المسائل العقدية التي ورد بها النقل الصحيح إلى نوعين كما تقرر سابقاً؛ قسم يمكن الاستدلال عليه بالعقل، وقسم غيب محض، لا دليل عليه إلا الوحي^(٢)؛ ولهذا يقول الشيخ ابن عثيمين: "ويجب أن يكون اعتمادنا في الأمور الغيبية على الأدلة السمعية، لكن لا مانع من أن نستدل بأدلة عقلية؛ لإلزام من أنكر أن تكون المحبة ثابتة بالأدلة العقلية؛ مثل الأشاعرة، يقولون: لا يمكن أن تثبت المحبة بين الله وبين العبد أبداً؛ لأن العقل لا يدل عليها، وكل ما لا يدل عليه العقل فإنه يجب أن ننزه الله عنه، فنحن نقول: تثبت المحبة بالأدلة العقلية، كما هي ثابتة عندنا بالأدلة السمعية؛ احتجاجاً على من أنكر ثبوتها بالعقل، فنقول وبالله التوفيق:

إثابة الطائعين بالجنات والنصر والتأييد وغيره، هذا يدل بلا شك على المحبة، ونحن نشاهد بأعيننا ونسمع بأذاننا عن سبق وعمن لحق أن الله عز وجل أيّد من أيّد من عبادته المؤمنين ونصرهم وأثابهم، وهل هذا إلا دليل على المحبة لمن أيّدهم ونصرهم وأثابهم عز وجل"^(٣)!

وفي هذا الباب يذكر الشيخ ابن العثيمين فائدة جلية للإيمان بالغيب، ولا سيما مسائله تلك التي لا تدرك لها العقول تعليلاً؛ فيقول - في الإيمان بحياة البرزخ:

"أحوال البرزخ من أمور الغيب التي لا يدركها الحس، ولو كانت تدرك بالحس لفاتت فائدة الإيمان بالغيب، ولتساوى المؤمنون بالغيب، والجاحدون في التصديق بها"^(٤).

وهذه لفظة لطيفة، قلما ينتبه إليها هؤلاء الذين يريدون أن يجعلوا العقل حاكماً على كل مسائل الدين، فكيف يتمكن في قلوبهم التسليم لما ثبت بالنص المحكم إن كانوا لا يؤمنون إلا بكل ما قنعت به عقولهم التي يمكن أن تخطئ، ومالت إليه أهواؤهم التي قد تضل؟!!

وإن العاقل الحاذق صاحب الرأي والنظر، يرى العقول تتفاوت، والأهواء تتغير، لكن نصوص الوحي حق ثابت، تطمئن إليها القلوب إذا اضطربت بها العقول، وتؤدي إليها النفوس متى أزعجتها الآراء والأهواء.

(١) مجموع الفتاوى، لابن تيمية، (١٥٦-١٥٥/١٩).

(٢) يُنظر: المعرفة في الإسلام، القرني، ص ٤٩٢.

(٣) مجموع فتاوى ورسائل العثيمين، (١٩٩/٨)، ويُنظر: شرح العقيدة الواسطية، لابن العثيمين، (٢٤٠/١-٢٤١).

(٤) شرح ثلاثة الأصول، لابن العثيمين، ص ١٠٩.

وخلاصة هذا المطلب أن الشيخ ابن عثيمين يقرر أن العقل لا يستقل بالحكم في الغيبات ولا يؤسس لها ابتداءً، وإنما غايته التسليم للنص الصحيح والتصديق به، مع إمكان الاستئناس ببعض الدلالات العقلية التي تكشف معقولية الغيب ولا تنشئه استقلالاً، وبذلك يتحدد دور العقل عنده في هذا الباب في الفهم والإجمال والتأييد، لا في الاستقلال والتفصيل، مع بقاء المرجع النهائي في مسائل الغيب إلى الوحي المعصوم، وهو منهج أهل السنة في الجمع بين تعظيم النص وتقدير العقل في حدوده.

المطلب الخامس: دليل العقل في الغيبات مطرد غير منعكس

إن ضبط الأصول والقواعد من أعظم ما يعين على بلوغ الحق، والبعد عن الاضطراب والتناقض، وتحقيق العدل مع المخالفين، كما أن الجهل بقواعد الأدلة وضوابطها، يترتب عليه الخلط بين الدليل الصحيح والفاقد، وذلك بإدخال ما ليس دليلاً شرعياً في الأدلة الشرعية أو إخراج ما هو دليل شرعي من الأدلة الشرعية، وإذا حصل الخلط بين الدليل الصحيح والفاقد ترتب على ذلك الاستدلال بالدليل الفاسد لا محالة^(١).

وضابط الدليل، وقاعدته المطردة، وشرطه الثابت، وخاصيته الملازمة له، هي: كونه مستلزماً للدلوله، وهذا الضابط من أهم الضوابط المتعلقة بالدليل وأوسعها، ومما يتفرع عن هذه القاعدة أن دليل العقل في الغيبات مطرد غير منعكس.

والطرد هو: الملازمة في الثبوت، بمعنى: أنه كلما وجد الدليل وجد المدلول، ويسمى الاطراد: بالدوران الوجودي^(٢). قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله: "فمن المعلوم أن الدليل يجب طرده، وهو ملزوم للمدلول عليه؛ فيلزم من ثبوت الدليل ثبوت المدلول عليه، ولا يجب عكسه؛ فلا يلزم من عدم الدليل عدم المدلول له"^(٣). مثاله: وجود الحادث دليل على وجود المحدث؛ وعليه فوجود كل مخلوق دليل على وجود الخالق^(٤).

وأما العكس فهو: الملازمة في الانتفاء؛ فإذا انتفى الدليل انتفى المدلول، ويسمى بالدوران العدمي^(٥)، والمعنى هنا: أن عدم الدليل المعين لا يستلزم عدم المدلول، فإن الشيء قد يوجد ولا نعلم دليله، أما لو انتفت جميع الأدلة فلا يثبت الحكم؛ لأن الحكم لا يثبت إلا بدليل، قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله: "الدليل لا ينعكس، فلا يلزم إذا لم يخبر هو بالشيء أن يكون منتفياً في نفس الأمر"^(٦).

(١) ينظر: ضوابط الدليل عند ابن تيمية ومعالم منهجه في دليل القياس، العتيبي، ص(٣٦-٣٧).

(٢) ينظر: الصحاح، للجوهري (٥٠١/٢، ٥٠٢)، مادة "طرد"، ومعالم التلقي والاستدلال العقدي عند شيخ الإسلام ابن تيمية، الشمراني، ص(٦٨).

(٣) درء التعارض (٢٦٩/٥).

(٤) ينظر: درء التعارض (٢٦٩/٥)، ومعالم التلقي والاستدلال العقدي عند شيخ الإسلام ابن تيمية، ص(٦٨).

(٥) ينظر: نهاية الوصول في دراية الأصول، للصفى الهندي (٣٧٧٠/٨).

(٦) مجموع الفتاوى (٤٣١/١٦)، وينظر: درء التعارض (٤٤/٥).

ومثاله: دلالة المخلوقات على الخالق - عز وجل - فيلزم من ثبوتها ثبوت الخالق، ولا يلزم من وجود الخالق وجودها^(١).

فالفعل يدل على وجود الفاعل وعلى قدرته، فإنه مهما وجد الفعل وجب أن يكون دالاً على وجود الفاعل، كاشفاً عنه وعن اقتداره، ثم عدم الفعل لا يدل على عدم الفاعل ولا على عجزه. فالدخان على سبيل المثال: يدل على النار؛ فهذا طرد الدليل، وعدم الدخان لا يدل على عدم النار؛ وهذا عدم انعكاسه.

إذ لو دل عدم الدخان على عدم النار لانعكس الدليل^(٢). فهذه القاعدة تؤكد على خطورة نفي الحكم؛ لعدم دليل معين من غير النظر في باقي الأدلة؛ لأن نفي الحكم لانتفاء دليل معين من غير تأمل باقي الأدلة خطأ عظيم^(٣).

وقد استدل الشيخ ابن عثيمين - رحمه الله - بهذه القاعدة في تقريراته ومناقشاته، والتي يعبر عنها بقوله: "انتفاء الدليل المعين لا يستلزم انتفاء المدلول"^(٤).

وأخير بأنها قاعدة مفيدة^(٥)، وأنها من القواعد العامة عند جميع العقلاء^(٦)، وتظهر أهمية هذه القاعدة في معرفة الأدلة ولوازمها، والدقة في النظر وعدم الاستعجال في النفي أو الإثبات؛ حتى لا يخالف ما أراده الشارع الحكيم، فينفي ما قصد إثباته أو يثبت ما قصد نفيه^(٧).

وقد تناول الشيخ - رحمه الله - هذه القاعدة في سياق ردّه على الأشاعرة والمعطلة المنكرين لصفة الرحمة لله تعالى، مبيناً أن رحمة الله - عز وجل - ثابتة بالدليل السمعي والدليل العقلي^(٨).

وتبرز براعته - رحمه الله - في توضيف هذا الأصل عند مناقشته لنفاة الصفات؛ إذ كشف من خلاله خلل مذهبهم واضطراب منهجهم، فجعل من هذه القاعدة إحدى الحجج العقلية المعتبرة التي يُستند إليها في نقض أدلة أهل الباطل، وردّ أقوالهم المنحرفة ردّاً علمياً محكماً لا يتناقض.

ويقرر هذا المطلب أن دليل العقل في الغيبات يقوم على قاعدة الاطراد دون الانعكاس؛ فثبوت الدليل العقلي يستلزم ثبوت المدلول، لكن انتفاء دليلٍ معيّن لا يستلزم انتفاء المدلول نفسه، إذ قد يثبت الحكم بدليل آخر أو

(١) ينظر: درء التعارض (٢٦٩/٥)، ومعالم التلقي والاستدلال العقدي عند شيخ الإسلام ابن تيمية، (ص ٦٩).

(٢) ينظر: الشامل في أصول الدين، للجويني، (ص ٧٠٤).

(٣) ينظر: مجموع الفتاوى (٤٣١/١٦).

(٤) ينظر: شرح العقيدة الواسطية (٢٥٧/١)، ومجموع فتاوى ورسائل العثيمين (١٢٥/٤)، وتقريب التدمرية (ص ٢٨).

(٥) ينظر: تفسير القرآن الكريم، سورة الشورى، (ص ١٠٨).

(٦) ينظر: مجموع فتاوى ورسائل العثيمين، (٢١٣/٨).

(٧) ينظر: مجموع الفتاوى، لابن تيمية (٤٣٢-٤٣١/١٦).

(٨) ينظر: مجموع فتاوى ورسائل العثيمين (١٢٦-١٢٥/٤).

بطريق مختلف، وبذلك يؤكد الشيخ ابن عثيمين أن العقل يؤيد ما دلّ عليه الوحي في باب الغيب من جهة الملازمة والإجمال، مع التحذير من التسرع في نفي الحقائق الغيبية لمجرد غياب دليل عقلي معيّن، وهو أصل مهم في ضبط الاستدلال وسلامة النظر العقدي.

المطلب السادس: الدليل العقلي ليس الدليل الوحيد في أبواب الاعتقاد

الاستدلال العقلي على العقائد شأنه شأن سائر أبواب الاعتقاد، وقع فيه الانحراف من طرفين: طرف فرط، وطرف أفرط، فكما أن الانحراف في باب صفات الرب وتنزيهه - جل وعلا - قد تقاسمه أهل التعطيل، وأهل التمثيل، وكما وقع الانحراف على هذا النحو في باب القدر، وفي باب الصحابة، وغيرها من أبواب الاعتقاد، كذلك وقع الانحراف في الأمة في النظر العقلي من جانبين: أهل الإفراط والإغراق في العقلية من أهل الكلام ومن تأثر بهم الذين جعلوا العقل أصلاً كلياً أولياً، يستغني بنفسه عن الشرع، وأهل التفريط والتقصير في هذا الباب؛ من الصوفية وأهل التقليد الذين أعرضوا عن العقل، وذمّوه وعابوه، وخالفوا صريحه، وقدحوا في الدلائل العقلية مطلقاً^(١)، وقد يقترب من كل من الطائفتين بعض المنتسبين إلى السنة والحديث^(٢).

قال العلامة ابن عثيمين - رحمه الله: "نحث إخواننا طلبة العلم ألا يهدروا الدلالة العقلية مطلقاً وألاً يعتمدوا عليها مطلقاً، بل يجمعوا بينها وبين النصوص الشرعية التي تسمى الأدلة السمعية ويركز عليها مع الخصم الذي لا يقر بالأدلة السمعية، ولهذا نجد الله في القرآن الكريم يضرب الأمثلة العقلية لإقرار المنكرين مدلول خطاب الشرع مثلاً الذين أنكروا إحياء الموتى ضرب الله أمثلة عقلية وحسية، أما العقلية فقال: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾^(٣).

هذا دليل عقلي؛ لأن القادر على الابتداء قادر على الإعادة، وأما الحسية فإنه سبحانه يضرب مثلاً بالأرض هامة: ﴿فَإِذَا أَنْزَلْنَاهَا عَلَيْهِمَ أَمْهَآ أَهْتَزَّتْ وَرَبَتْ إِنْ الَّذِي أَحْيَاهَا لَمُحْيِي الْمَوْتِ إِنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾^(٤)، نجد الذين اعتمدوا على الأدلة العقلية ضلّوا؛ مثل المعطلة وأصحاب الرأي، وحديث ولا حرج...، ونجد مثلاً الذين أنكروا صفات الله عز وجل اعتمدوا على العقول وهي في الحقيقة أوهام وليست حقيقة يتوهمون من كذا وكذا، وكذا مما يجعلهم ينكرون.

فالحاصل: أنك لا تحمل الأدلة العقلية، ولا تعتمد على الأدلة السمعية دون النظر إلى الأدلة العقلية، مثلاً أهل الظاهر يقابلون أهل الرأي، أهل الظاهر اعتمدوا على ظواهر النصوص ولم يرجعوا إلى العقل إطلاقاً، حتى إنهم من

(١) ينظر: درة تعارض العقل (٢٤/٨-٢٥)، ومجموع الفتاوى (٨-٧/٢).

(٢) ينظر: مجموع الفتاوى، لابن تيمية (٣٣٩/٣)، (١٠/١١).

(٣) الآية رقم (٢٧)، من سورة الروم.

(٤) الآية رقم (٣٩)، من سورة فصلت.

جمودهم على الظاهر قالوا: إن الإنسان لو ضحى بثنية من الضأن لم تقبل أضحيته، ولو ضحى بجذعة قبلت أضحيته.

أيهما أولى بالقبول؟ الثنية، لكن قالوا: إن الرسول - صلى الله عليه وسلم - قال: (لا تذبحوا إلا مسنة إلا أن تعسر عليكم فتذبحوا جذعة من الضأن)^(١)، هذا جمود على ظاهر بعيد من العقل...، فأقول: إن الجمود على الظاهر دون أن يعرف مغزى الشريعة وأسرارها وحكمتها هذا أيضاً خطأ^(٢).

فالشيخ يبرز منهجاً عقدياً يقوم على ضبط مسالك الاستدلال وقواعده، بحيث يُستثمر العقل في تقرير المعاني التي دلّ عليها الشرع دون أن يُجعل مصدراً مستقلاً للاستدلال العقدي.

ويُبين أن منشأ الخطأ يقع إما بتقديم معقولات متوهمة على النص، أو الاعتماد على أحد الأدلة على حساب الآخر وإهماله، أو بالجمود على ظواهر النصوص دون فقه دلالاتها ومقاصدها وإعمال العقل فيها^(٣).

وقد ناقش الشيخ - رحمه الله - من وُجد في كلامه ما يُوهم حصر الأدلة على وجود الله تعالى في دلالة الحوادث، مبيناً أن هناك طرقاً أخرى كثيرة صحيحة دالة على وجود الله تعالى، بل وصف القول بقصر الأدلة على العقل وحده بالقصور؛ لأن ذلك يفضي إلى الإعراض عن طرق أخرى أظهر منه في الدلالة، كدلالة السمع، والفترة.

يقول الشيخ ابن عثيمين في شرحه؛ لقول الإمام السفاريني - رحمه الله - في منظومته العقدية^(٤):

دلت على وجوده الحوادث سبحانه فهو الحكيم الوارث

أراد المؤلف - رحمه الله - أن يستدل على وجود الله عز وجل، فاستدل بالحوادث على وجوده سبحانه وتعالى، يعني: أن حدوث الأشياء دليل على وجود الله عز وجل، وتقرير هذا الدليل أن نقول: كل حادث لا بد له من محدث، وإذا تبعنا الأشياء وجدنا أنه لا محدث لهذا الحادث إلا الله عز وجل، ودليل هذا قوله تعالى: ﴿أَمَرَ خُلُقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمَرَهُمُ الْخُلُقُونَ﴾^(٥)، الجواب: لا هذا ولا ذاك.

يعني: لا هم خُلِقوا من غير خالق، ولا خُلِقوا أنفسهم، وحينئذ يتعين أن يكون لهم خالق، والذي خلقهم هو الله سبحانه وتعالى، لأنه لا أحد يستطيع أن يقول عن نفسه: أنا الذي خلقت...، إذاً فالحوادث دليل على وجود الله لدليل سمعي ودليل عقلي.

(١) رواه مسلم في صحيحه، كتاب الأضاحي، باب سن الأضحية، ١٥٥٥/٣، رقم: (١٩٦٣).

(٢) فتح ذي الجلال والإكرام بشرح بلوغ المرام (٣٧٢/٥)، وينظر: مجموع فتاوى ورسائل الشيخ (٢٣٣/٧).

(٣) ينظر: منهاج أهل السنة والجماعة في العقيدة والعمل، ص (٣٥).

(٤) العقيدة السفارينية، السفاريني، ص ٣٨، رقم: (٣).

(٥) الآية رقم: (٣٥)، من سورة الطور.

فالدليل السمعي: قوله تعالى: ﴿أَمَّا خُلُقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمَّهُمُ الْخَلْقُونَ﴾ (٣٥) أَمَّا خُلُقُوا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ بَلْ لَا يُوقِنُونَ (١).

والدليل العقلي: أن كل حادث لابد له من محدث، ولا محدث للحوادث إلا الله عز وجل، ولكن ينبغي أن نسأل: هل المؤلف - رحمه الله - أراد حصر الدليل على وجود الله عز وجل بهذه الطريق فقط؟ والجواب: لا. فإن كان أراد ذلك فلا شك أن هذا قصور، لأن الأدلة على وجود الله عز وجل كثيرة؛ شرعية وعقلية وحسية وفطرية (٢).

فالاستدلال على وجود الله - تعالى - بدليل الحوادث فقط والاقتصار عليه، دون النظر في بقية الأدلة الشرعية الصحيحة الكثيرة، يُعد قصوراً في البنية الاستدلالية العقدية؛ لأن وجود الله تبارك وتعالى أمر فطري ضروري، والأدلة عليه كثيرة وليست محصورة في نوع من الأدلة (٣).

ولذلك يلحظ المطالع لما يقرره الشيخ - رحمه الله - ويحتج به في الاستدلال على مسائل الاعتقاد في كتبه التنوع في ذكر الأدلة، وعدم حصر الاستدلال في دليل واحد فقط، لذا تجده كثيراً ما يورد المسألة ويدلل عليها من الكتاب والسنة والإجماع والفطرة والحس والعقل (٤).

ويقرر هذا المطلب أن الدليل العقلي ليس المصدر الوحيد في أبواب الاعتقاد، بل هو أحد الأدلة التي تتكامل مع النقل والفطرة والحس في تقرير مسائل العقيدة، وقد بين الشيخ ابن عثيمين أن الانحراف وقع من طائفتين: من قدّم العقل وجعله أصلاً حاكماً على النصوص، ومن أهمل العقل وذمه وجمد على الظواهر دون فقه المقاصد؛ بينما منهج أهل السنة هو الجمع بين الأدلة كلها دون إفراط أو تفريط، فالعقل عنده وسيلة مؤيدة للشرع وموضحة لدلالاته، لا مستقلاً عنه، ولا ملغى في الاستدلال، وبذلك يتحقق التوازن في بناء العقيدة وإقامة الحجة.

المطلب السابع: ما أدى إلى باطل فهو باطل

لا ريب في أن من ابتغى الوصول إلى نتائج صحيحة لا شك فيها، وتكون صادقة لا يمكن تكذيبها، ولا يتهدد لأحد الطعن عليها، - فعليه أن يطلب لنتائجه مقدمات صحيحة، فإذا كانت النتائج فاسدة فلا شك في أن المقدمات بها خلل وتناقض، وهذا يقود إلى فساد النتائج ضرورة؛ لأن كل قول يلزم عليه مقالة فاسدة فهو فاسد مثلاً، وهذا معنى الحكم بطلان ما أدى إلى باطل، ذاك أن بطلان اللازم يستلزم بطلان الملزوم ضرورة، ومن ثم كانت هذه القاعدة من قواعد الاستدلال العقلي التي أقرها العلماء وعولوا عليها في ردودهم، فتارة تجدهم يعبرون

(١) الآية رقم: (٣٥-٣٦)، من سورة الطور.

(٢) شرح العقيدة السفارينية، ص (٤٢-٤٣)

(٣) ينظر: مجموع فتاوى ورسائل ابن عثيمين (١٢٣/٢).

(٤) ينظر: تفسير القرآن الكريم، سورة الفاتحة والبقرة، للعثيمين (٣٥/١)، (٢٨٢/٢)، (٣٣٠/٢)، وشرح العقيدة الواسطية

(٢٥٦/١)، (١٥٢/٢)، والقواعد المثلثة في صفات الله وأسمائه الحسنى، (ص ١٠٠)، وشرح العقيدة السفارينية، ص ١٩٢.

بما أدى إلى باطل فهو باطل، وتارة يقولون: ما بني على باطل فهو باطل، ومرة — "ما يؤدي إلى باطل باطل"^(١)، و"ما لا ينفك عنه الباطل باطل"^(٢)، و"ما أفضى إلى باطل باطل"^(٣)، و"ما يقتضي الباطل باطل"^(٤)، و"ما يستلزم الباطل باطل"^(٥)، و"ملزوم الباطل باطل"^(٦)، بل نقل بعضهم الإجماع على أن "تَظَيَّرَ الْحَقُّ حَقًّا وَتَظَيَّرَ الْبَاطِلُ بِاطِلًا"^(٧).

وقد وظَّفَ الشيخ ابن عثيمين - رحمه الله - هذه القاعدة في تقرير جملة من مسائل الاعتقاد، كما استعملها في إبطال مذهب المخالفين، ومن ذلك استدلاله بها في جوابه عن حكم التوسل^(٨) بالصالحين، فيقول - رحمه الله: "ومن المعلوم أن الوسيلة لا بد أن تكون صحيحة في إيصالها إلى المقصود، وأما ما لم يكن صحيحًا في إيصاله إلى المقصود فإنه باطل لا يجوز فعله؛ لأن ما بني على الباطل باطل، وبناء على هذه القاعدة نعرف حكم التوسل بالصالحين، فالتوسل بالصالحين بعد موتهم لا يجوز؛ لأنهم لن ينفعوا من يتوسل بهم، ولن يستطيعوا أن يدعوا له ولا أن يشفعوا له عند الله إلا بإذن الله"^(٩).

فالشيوخ - رحمه الله - استدلل بهذه القاعدة العقلية: «ما بُني على باطل فهو باطل» لإبطال التوسل بالموتى، مبينًا أن هذا النوع من التوسل غير جائز وباطل؛ إذ إنَّ الأموات لا يملكون لأنفسهم نفعًا ولا ضرًا، فضلًا عن أن يملكوه لغيرهم.

فعدول الصحابة عن هذا الفعل، أعني التوسل بالأفضل - رسول الله ﷺ - بعد وفاته، دليلٌ بين على أنهم لا يرونه مشروعًا، بل يعدّونه من المحدثات التي لم تكن معروفةً في قرْنهم المفضل، وقد كان سلفنا الصالح - رضي الله عنهم - ومن تبعهم بإحسان يزنون بالكتاب والسنة وما أجمعت عليه الأمة جميع ما عليه الناس من أقوال وأعمال باطنة أو ظاهرة مما له تعلق بالدين^(١٠)؛ فما وافق الحق قبلوه، وما خالفه ردوه وأنكروه، قال الشيخ محمد بن عثيمين - رحمه الله: "أهل السنة والجماعة يزنون بهذه الأصول الثلاثة^(١١) جميع ما عليه الناس من قول أو عمل، باطن أو

(١) يُنظر: قواطع الأدلة في الأصول، للسمعاني، (٨٠/١).

(٢) يُنظر: المنهاج في شعب الإيمان، الحليمي، (٢٨٤/١).

(٣) يُنظر: الواضح في أصول الفقه، البغدادي، (١٥٨/٥)؛ وشرح التسهيل، لابن مالك، (٢٥٠/٢).

(٤) يُنظر: نهاية الوصول في دراية الأصول، صفي الدين الهندي، (١٩١٩/٥).

(٥) يُنظر: المرجع السابق، (٣٠٦٤/٧).

(٦) يُنظر: شرح مختصر الروضة، للطوفي، (٣٥٧/١).

(٧) يُنظر: جامع بيان العلم وفضله، لابن عبد البر، (٨٧٣/٢)؛ وإعلام الموقعين عن رب العالمين، لابن قيم الجوزية، (١٥٧/١).

(٨) التوسل، مأخوذ من الوسيلة، وهو بمعنى التوصل، فكلا اللفظين معناهما متقارب، والوسيلة، هي السبب الموصل إلى المقصود،

ينظر: مجموع فتاوى ورسائل الشيخ عثيمين، (٢٧٩/٥).

(٩) فتاوى نور على الدرب، (٦٢٤/١).

(١٠) ينظر: مجموع الفتاوى (١٥٧/٣).

(١١) أي، الكتاب والسنة والإجماع. ينظر: شرح العقيدة الواسطية؛ (٣٢٧/٢).

ظاهر، لا يعرفون أنه حق؛ إلا إذا وزنه بالكتاب والسنة والإجماع؛ فإن وجد له دليل منها؛ فهو حق، وإن كان على خلافه؛ فهو باطل^(١).

كما تناول الشيخ - رحمه الله - هذه القاعدة في سياق إبطال مذهب أهل التعطيل، مستدلًا بها على فساد قولهم القائم على جعل المعنى المتبادر من نصوص الصفات معنى باطلاً لا يليق بالله، وهو التشبيه، ثم إنهم من أجل ذلك أنكروا ما دلت عليه من المعنى اللائق بالله تعالى.

وقد تصدى الشيخ بالرد على هذه الشبهة وبيان بطلانها حيث بين أن هذا المذهب يلزم عليه لوازم باطلة، وبطلان اللازم يدل على بطلان الملزوم^(٢).

وبهذا يتبين أن قاعدة «ما أدى إلى باطل فهو باطل» أصلٌ عقليٌّ معتبر في باب الاستدلال، يُحكم بها على فساد الأقوال والمذاهب إذا استلزمت لوازم باطلة أو ثبتت على مقدمات غير صحيحة، وقد وظّفها الشيخ محمد بن صالح العثيمين في تقرير مسائل الاعتقاد وإبطال الانحرافات العقدية، مؤكّدًا أن سلامة النتائج رهينة بسلامة المقدمات، وأن منهج أهل السنة يقوم على ردّ كل قولٍ يفضي إلى باطل أو يناقض أصول الشرع والعقل السليم.

الخاتمة: النتائج والتوصيات

النتائج

- ١- يُعَدُّ محمد بن صالح العثيمين (١٣٤٧هـ - ١٤٢١هـ) من كبار علماء العصر الحديث، وترك تراثاً علمياً واسعاً وتخرج على يديه آلاف الطلاب، فكان له أثر بارز في تقرير مسائل الاعتقاد والاستدلال العقلي عليها.
- ٢- الاستدلال العقلي هو تقرير الدليل لإثبات المدلول والانتقال الذهني بين الأثر والمؤثر، وقد استعمله المتكلمون وسيلة لإثبات العقائد وتفسيرها ودفع الشبهات عنها، بينما يقرّره أهل السنة بضوابطه فيجعلون العقل خادماً للنقل لا حاكماً عليه، ويرون أن صريح العقل لا يعارض صحيح الوحي بل يوافقه ويهتدي به.
- ٣- قواعد الاستدلال العقلي على مسائل الاعتقاد عند الشيخ العثيمين هي: موافقة العقل الصريح للنقل الصحيح، الاعتماد على العلوم الضرورية في الاستدلال، دلالة العقل على الغيبات دلالة إجمالية، العقل لا يحكم في الغيبات استقلالاً، دليل العقل في الغيبات مطرد غير منعكس، الدليل العقلي ليس الدليل الوحيد في أبواب الاعتقاد، ما أدى إلى باطل فهو باطل.

التوصيات

- ١- أوصي أهل العلم بالتأكيد على ضبط الاستدلال العقلي بضوابط الشرع عند دراسة مسائل الاعتقاد.
- ٢- أوصي الدعاة بإبراز منهج علماء أهل السنة في الجمع بين صحيح المنقول وصريح المعقول.

(١) المرجع السابق (٣٢٧/٢ - ٣٢٨)

(٢) ينظر: شرح العقيدة السفارينية ص (٢٣٤)، وص (٢٩٤)، ص (١٧٦ - ١٧٩)، وشرح العقيدة الواسطية (١/١٧٧)، (١/٣٧٧)،

(١/٢٨٢ - ٢٨٠)، (١/٧٩ - ٨٠)، ومجموع فتاوى ورسائل العثيمين (١/٢٣٣).

٣- أوصى الباحثين بتوجيه الدراسات العقدية المعاصرة للعناية بالقواعد العقلية الصحيحة في دفع الشبهات.

المصادر والمراجع:

- أساس التقديس. فخر الدين محمد بن عمر الرازي. مكتبة الكليات الأزهرية: القاهرة، (١٤٠٦هـ).
- الاعتصام. إبراهيم بن موسى الشاطبي. ط ١، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع: المملكة العربية السعودية، (١٤٢٩هـ).
- إعلام الموقعين عن رب العالمين. لابن قيم الجوزية. ت. محمد عبد السلام إبراهيم، ط ١، نشر دار الكتب العلمية: بيروت، (١٤١١هـ).
- البيان عن أصول الإيمان والكشف عن تمويهات أهل الطغيان. لمحمد السمناني. ت. عبد العزيز الأيوب، ط ١، دار الضياء: (١٤٣٥هـ).
- التعريفات. الشريف الجرجاني، علي بن محمد بن علي الزين. ط ١، دار الكتب العلمية: بيروت، (١٤٠٣هـ/١٩٨٣م).
- تفسير الفاتحة والبقرة. لمحمد بن صالح بن محمد العثيمين. ط ١، نشر دار ابن الجوزي: المملكة العربية السعودية، (١٤٢٣هـ).
- تفسير القرآن الكريم (سورة سبأ). لابن العثيمين. ط ١، مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية: المملكة العربية السعودية، (١٤٣٦هـ).
- تفسير القرآن الكريم، سورة الزمر. لمحمد بن صالح العثيمين. ط ١، مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية، المملكة العربية السعودية، (١٤٣٦هـ).
- تفسير سورة (آل عمران). لابن العثيمين. ط ٣، دار ابن الجوزي: المملكة العربية السعودية، (١٤٣٥هـ).
- تفسير سورة (الشورى). لمحمد بن صالح العثيمين. ط ١، مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية: (١٤٣٧هـ).
- تفسير سورة (الكهف). لابن العثيمين. ط ١، دار ابن الجوزي: المملكة العربية السعودية، (١٤٢٣هـ).
- تفسير سورة (المائدة). لابن عثيمين. ط ١، دار ابن الجوزي. الرياض، (١٤٣٢هـ).
- تفسير سورة (فصلت). لمحمد بن صالح العثيمين. ط ١، مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية: (١٤٣٧هـ).
- تقريب التدمرية. لابن العثيمين. ط ١، دار ابن الجوزي: المملكة العربية السعودية، (١٤١٩هـ).
- تنبيه الرجل العاقل على تمويه الجدل الباطل. ابن تيمية. ت. علي بن محمد العمران ومحمد عزيز شمس، ط ٣، دار عطاءات العلم: الرياض، (١٤٤٠هـ/٢٠١٩م).

جامع بيان العلم وفضله. لابن عبد البر. ت. أبي الأشبال الزهيري، ط ١، دار ابن الجوزي: المملكة العربية السعودية، (١٤١٤هـ).

الجامع لحياة العلامة محمد بن صالح العثيمين. وليد بن أحمد الحسين. ط ١، مجلة الحكمة، (١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م).
الحكومة في حجج المثبتين للماضي مبدأً زمنيًا. ابن سينا، أبو علي. مهدي مُحقق، إيران، انجمن آثار، (١٣٨٣هـ).
الدر الثمين في ترجمة فقيه الأمة العلامة ابن عثيمين. عصام بن عبد المنعم المري. دار البصيرة: الإسكندرية.
درء تعارض العقل والنقل. ابن تيمية. ط ٢، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية: المملكة العربية السعودية، (١٤١١هـ).

الرد على المنطقيين. لابن تيمية. دار المعرفة: بيروت، لبنان.
الشامل في أصول الدين. للجويني. تحقيق: علي سامي النشار، فيصل بدير، سهر محمد مختار، دار المعارف
بالإسكندرية: (١٩٦٩م).

شرح الأربعين النووية. للعثيمين. ط ٣، دار الثريا: بإشراف مؤسسة الشيخ، (١٤٢٥هـ).
شرح التسهيل. لابن مالك. ط ١، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان: (١٤١٠هـ).
شرح العقيدة السفارينية (الدرة المضية في عقد أهل الفرق المراضية). محمد بن صالح العثيمين. ط ١، دار الوطن:
الرياض، (١٤٢٦هـ).

شرح العقيدة الواسطية. لابن عثيمين. إعداد فهد بن ناصر بن إبراهيم السليمان، ط ١، دار الثريا للنشر: الرياض،
(١٤٢١هـ).

شرح العقيدة الواسطية. محمد بن صالح العثيمين. سعد بن فواز الصميل، ط ٦، دار ابن الجوزي: المملكة العربية
السعودية، (١٤٢١هـ).

شرح القواعد السبع من التدمرية. يوسف بن محمد علي الغفيص. (١٤٣٢هـ).
شرح ثلاثة الأصول. لابن العثيمين. ط ٤، دار الثريا: (١٤٢٤هـ).

شرح ديوان المتنبي. العكبري، محب الدين أبو البقاء عبد الله بن الحسين البغدادي. ت. مصطفى السقا وإبراهيم
الأبياري وعبد الحفيظ شلي، ط ١، دار المعرفة: بيروت، (١٣٥٥هـ).

شرح مختصر الروضة. للطوفي. ت. عبد الله التركي، ط ١، مؤسسة الرسالة: (١٤٠٧هـ).
الصَّحاح تاج اللُّغة وصِّحاح العربيَّة. الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حمَّاد. ت. أحمد العطَّار، ط ٤، دار العلم
للملايين: بيروت، (١٤٠٧هـ).

الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعتلة. ابن قيم الجوزية، شمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب. ت. علي
بن محمد الدخيل الله، ط ١، دار العاصمة: الرياض، (١٤٠٨هـ).

ضوابط الدليل عند ابن تيمية ومعالم منهجه في دليل القياس. لغازي العتيبي. ط ١، دار طبية الخضراء: (١٤٤٤هـ).

- العقيدة السفارينية (الدرة المضية في عقد أهل الفرقة المرضية). محمد بن أحمد بن سالم السفاريني الحنبلي. (المتوفى: ١١٨٨هـ). ط ١، مكتبة أضواء السلف: الرياض، (١٩٩٨م).
- علماء نجد خلال ثمانية قرون. عبدالله بن عبدالرحمن آل بسام. دار العاصمة للنشر والتوزيع: الرياض، (١٩٩٨م).
- فتاوى نور على الدرب. محمد بن صالح العثيمين. ط ١، مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين: (١٤٣٤هـ).
- فتح ذي الجلال والإكرام بشرح بلوغ المرام. محمد بن صالح العثيمين. ت. صبحي بن محمد رمضان، أم إسراء بنت عرفة بيومي، ط ١، المكتبة الإسلامية للنشر والتوزيع: (١٤٢٧هـ).
- فتح رب البرية بتلخيص الحموية. محمد بن صالح العثيمين. دار الوطن للنشر: الرياض.
- قلب الأدلة على الطوائف المضلّة في توحيد الربوبية والأسماء والصفات. تميم بن عبد العزيز بن محمد القاضي. (د. ط)، مكتبة الرشد: الرياض، (١٤٣٣هـ).
- قواطع الأدلة في الأصول. للسمعاني. ط ١، دار الكتب العلمية: بيروت، لبنان، (١٤١٨هـ/١٩٩٩م).
- القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى. محمد بن صالح العثيمين. ط ٣، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة: (١٤٢١هـ).
- القول المفيد على كتاب التوحيد. لمحمد بن صالح بن محمد العثيمين. ط ٢، دار ابن الجوزي: المملكة العربية السعودية، (١٤٢٤هـ).
- كتاب العلم. لابن العثيمين. ط ٩، مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية: (١٤٣٥هـ).
- لقاء الباب المفتوح. ط ١، مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية: (١٤٣٨هـ).
- الماتريديّة. شمس الدين الأفغاني. ط ٢، مكتبة الصديق الطائف: (١٤١٩هـ).
- مجرد مقالات الشيخ أبي الحسن الأشعري. ابن فورك، محمد بن الحسن. ت. د. أحمد عبد الرحيم السايح، ط ١، مكتبة الثقافة الدينية: القاهرة، (١٤٢٥هـ).
- مجموع الفتاوى. ابن تيمية، أحمد بن عبد الحلیم، الحراني. ت. عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، طبعة مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة: (١٤١٦هـ).
- مجموع فتاوى ورسائل فضيلة الشيخ ابن عثيمين. جمع وترتيب: فهد بن ناصر بن إبراهيم السليمان، دار الثريا: (١٤١٣هـ).
- مجموع فتاوى ورسائل فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين. ت. فهد بن ناصر السليمان، ط ١، دار الوطن ودار الثريا: (١٤٠٧هـ/١٤٣٨هـ).
- المجموع في المحيط بالتكليف. القاضي عبد الجبار. الأب جين يوسف، المطبعة الكاثوليكية: بيروت.
- معالم التلقي والاستدلال العقدي عند شيخ الإسلام ابن تيمية. لفيصل الشمراي. ط ١، مركز التأصيل للدراسات والبحوث: (١٤٤٦هـ).

- معجم الكُتَّابات. الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى الحنفي. ت. عدنان درويش ومحمد المصري، (د. ط)، مؤسسة الرسالة: بيروت، (د. ت).
- المعرفة في الإسلام: مصادرها ومجالاتها. عبد الله بن محمد القرني. ط ٢، مركز التأصيل للدراسات والبحوث: (١٤٢٩هـ).
- مقياس العلم. محمد بن محمد الغزالي الطوسي. دار المعارف. مصر، (١٩٦١م).
- منهاج أهل السنة والجماعة في العقيدة والعمل. لابن عثيمين. ط ١، دار الشريعة: (١٤٢٤هـ).
- المنهاج في شعب الإيمان. أبو عبد الله الحلي. المحقق: حلمي محمد فودة، ط ١، دار الفكر: (١٣٩٩هـ).
- منهج الشيخ محمد العثيمين في التعامل مع الدليل العقلي في مسائل الاعتقاد. د. سليمان بن عبد العزيز الربيعي. ندوة جهود الشيخ محمد العثيمين العلمية: جامعة القصيم.
- منهج الماتريدية في العقيدة. محمد الخميس. ط ١، دار الوطن: الرياض، (١٤١٣هـ).
- الموافقات. أبو إسحاق الشاطبي. ت: أبو عبيدة مشهور، ط ١، دار ابن عفان: (١٤١٧هـ).
- النجاة. ابن سينا، أبو علي. ط ٢، مكتبة مصطفى بابي الحلي وأولاده: مصر، (١٣٥٧هـ/١٩٣٨م).
- نهاية الوصول في دراية الأصول. صفى الدين الهندي. ط ١، المكتبة التجارية: مكة المكرمة، (١٤١٦هـ).
- الواضح في أصول الفقه. لأبي الوفاء البغدادي. المحقق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط ١، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع: بيروت، لبنان، (١٤٢٠هـ).